دور الاندماج المصرفي في تعزيز الكفاءة المصرفية وفق نموذج CAMELS
دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخليجية للمدة (٢٠١٥-٢٠١٩)

The role of banking merger in enhancing banking efficiency according to a model camels

Applied study in a sample of al-khalijia banks for a period (2015-2019

م. مصطفى سلام عبد الرضا
mustafa salamAbdulreda
جامعة الفرات الأوسط التقنية / المعهد التقني المسيب
Al-Furat Al-Awsat Technical University / Al-Musayyib Technical Institute
mustafasalam55@yahoo.com

م.م احمد كاظم عيدان
Ahmed Kadhim Edan
جامعة الفرات الأوسط التقنية / المعهد التقني المسيب
Al-Furat Al-Awsat Technical University / Al-Musayyib Technical Institute
ahmed.braak@gmail.com

م.م حيدر محمد كريم
Hayder mohammed karim
كلية الامام الكاظم الجامعة
Imam Al-Kadhim University College
Haidermohamad99@yahoo.com

الملخص

يهدف هذا البحث بشكل أساسي الى ابراز دور واهمية احد المواضيع الأساسية في القطاع المصرفي وهو الاندماج بوصفة احد اهم الحلول التي تلجأ اليها المؤسسات المالية الصغيرة والمتعثرة لمواجهة جملة من التحديات والأزمات المالية التي تلقي بظلالها على عمل هذه المصارف ما يجعل الكثير من المؤسسات المالية تفكر بشكل جدي بعملية الاندماج وتكوين كيانات مالية ذات إمكانيات كبيرة قادرة على تجاوز الازمات بالشكل الذي ينعكس على تحقيق افضل العوائد المالية وتعزيز المكانة التنافسية بما يحقق الكفاءة المصرفية، اذ تم اختيار اثنين من مصارف خليجية وتم تحليل واستخدام المؤشرات الخاصة بنموذج (CAMELS) قبل وبعد الاندماج، اذ تكمن مشكلة البحث في بيان دور عملية الاندماج المصرفي على تعزيز ورفع الكفاءة المصرفية، وتم تحليل هذه المؤشرات الخاصة بمؤشر الكفاءة، وتوصل البحث الى ان عمليات الاندماج التي حصلت بين المصارف عينة البحث لم تسهم في تعزيز الكفاءة المصرفية، والتي على أساسها تم قبول فرضية البحث، وكذلك توصلت الورقة الى توصيات أهمها ان تسعى المصارف عينة البحث الى تعظيم استثماراتها المالية وتنويعها بما يسهم في تعظيم إيراداتها المالية.

الكلمات الافتتاحية/ الاندماج، الكفاءة المصرفية، نموذج CAMELS

Abstract

This research aims mainly to display the role and importance of one of the basic issues in the banking sector, which is integration as one of the most important solutions that small and faltering financial institutions resort to face a set of challenges and financial crises that cast an over the work of these banks, which makes many financial institutions think seriously in The merger process and the formation of financial entities with great potentials capable of overcoming crises in a manner that is reflected in achieving the best financial returns and enhancing competitive position to achieve banking efficiency. As two AL-khalijia banks were selected and the indicators of the (CAMELS) model were analyzed and used before and after the merger, as the research problem lies in explaining the role of the banking merger process in enhancing and raising banking efficiency, and these indicators of the efficiency index were

analyzed, and the research concluded that mergers The research sample that took place among banks did not contribute to enhancing banking efficiency, on the basis of which the research hypothesis was rejected, and the paper also reached recommendations, the most important of which is that banks seek the research sample to maximize and diversify their financial investments in a way that contributes to maximizing their financial revenues

Key word/ integration, banking efficiency, CAMELS

المقدمة

شهد القطاع المصرفي العربي وكغيره من القطاعات الأخرى تطورات عدة في السنوات الأخيرة افرزتها جملة من التحديات التي القت بضلالها على عمل تلك المؤسسات المالية أهمها عمليات الانفتاح المصرفي والتحرر المالي ودخول الأنظمة التكنولوجية في التعاملات المصرفية المختلفة فضلا عن ظهور عدة كيانات مصرفية عملاقة ذات طابع عالمي استطاعت ان تستحوذ على الساحة المصرفية كما ان ظهور بعض المؤسسات المالية غير المصرفية التي عملت على تقديم جملة من الخدمات المصرفية الامر الذي ساهم في تعظيم حجم التنافس بينها، وفي ظل هذا التنافس العالمي العالي اذ لابد للقطاع المصرفي ان يأخذ دورة من خلال دعم عجلة الاقتصاد في البلد بتمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة وتوجيه موارده المالية اليها بما يسهم في علاج الكثير من المشاكل الاقتصادية، ولأجل تحقيق هذا الهدف فقد سعت الكثير من المصارف وبالأخص المصارف عينة البحث الى إتمام عمليات الاندماج مع بعضها البعض لتكوين كيانات ذات إمكانيات عالية قادرة على مواجهة التحديات الكبيرة، وحتى تكون المصارف قادرة على الاستمرار في عملها بشكل جيد لابد لها من تقييم واقعها المالي من خلال عدة نماذج ابرزها نموذج (CAMELS) للتحقق من نقاط القوة والضعف الموجودة والعمل على معالجتها فعملية التقييم المستمرة تسهم بشكل كبير في تحسين كفاءة المصرف من خلال معالجة الكثير من القرارات الغير صحيحة ودعم القرارات الصحيحة وبالتالي فان عملية الاندماج كانت احد الوسائل التي اعتمدتها المصارف لتقوية مواردها المالية بما ينعكس على تعزيز كفاءتها المالية وتحقيق افضل المؤشرات، ومن هنا جاء هذا البحث في محاولة لتسليط الضوء على احد المواضيع المهمة في العمل المصرفي وهو الاندماج المصرفي ودورها الفاعل في تعزيز وتنشيط العمل المصرفي وتطويره لتقديم افضل الخدمات المصرفية بما يضمن تحقيق كفاءة مصرفية جيدة، وقد جاء هذا البحث في أربعة مباحث خصص الأول لمنهجية البحث اما الثاني فأشتمل على الاطار النظري في حين احتوى الثالث على الجانب المالي والاحصائي واما الأخير فكان للاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولا/ مشكلة البحث

تواجه المصارف الصغيرة والمتلكئة في بيئة العمل عادة الكثير من المشاكل والأزمات المالية في ضل عمليات الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحاول هذه المؤسسات المالية جاهدة وضع الحلول اللازمة لمواجهة مثل تلك المشاكل ومن بين ابرز الحلول التي تسعى الى تحقيقها هذه المؤسسات هي محاولة الاندماج مع مؤسسات مالية او مصرفية أخرى ذات مكانه وسمعة جيدة في سوق العمل الهدف من ذلك تحقيق تكتل مصرفي جديد وكيان مالي مستقل ذي إمكانيات جديدة معتمد بذلك على الخبرات والادوات المالية الموجودة لدى المؤسسات المندمجة مما يمكن المصرف المندمج من تحقيق افضل المكاسب المالية وتقديم افضل الخدمات المصرفية الا ان هذه التجربة قد لا تكلل بالنجاح فقد تنسحب الازمات المالية التي عانت منها المؤسسات المندمجة لتلقى بضلالها على المصرف الجديد وهذا الامر يعتمد بشكل كبير على امكانيات الدارة

العليا، من خلال ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي **وهو ما مدى إمكانية قياس الكفاءة المصرفية وفق نموذج CAMELS قبل وبعد عملية الاندماج وبيان الفروقات بينهما.**

ثانيا/ أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوعي الاندماج المصرفي والكفاءة كون ان المصارف تسعى بشكل مستمر الى تحسين كفاءتها المالية والعمل على تحقيق أفضل المؤشرات المالية، فقد تلجا المصارف الى عمليات الاندماج لتغير صورتها المالية السابقة المتعثرة في محاولة للدخول الى سوق العمل من جديد وتقديم افضل الخدمات وبما ان تحقيق الأرباح وتعظيمها من اهم المعايير على نجاح المؤسسة المالية فقد تتمكن المصارف بعد الاندماج من تحقيق هذا الهدف والسعي الى تقديم خدمات مالية جديدة، وفي ضوء ما تقدم تكمن أهمية البحث في هو ان قيام المصارف بعمليات الاندماج لتعزيز وتحسين كفاءتها المصرفية ومعالجة مشاكلها المالية بما يمكنها من ان تكون قادة على الصمود والمنافسة في سوق العمل.

ثالثا/ اهداف البحث

١. التعرف على دور الاندماج المصرفي في تحسين وتعزيز الكفاءة المصرفية.
٢. تقييم الكفاءة المصرفية للمصارف عينة البحث.

رابعا/ فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية عامة وهي:

(لا توجد فروقات في كفاءة المصارف عينة البحث وفق نموذج CAMELS قبل وبعد عملية الاندماج)

خامسا/ أدوات جمع البيانات والمعلومات

١. أدوات الإطار النظري: لإغناء الجانب النظري اعتمد الباحثون على المجلات والدوريات العلمية والأبحاث والدراسات ذات العلاقة بمتغيرات البحث فضلا عن استعمال شبكة المعلومات الدولية وما تحتويه من أبحاث إلكترونية لتزويد ورفد الجانب النظري بالمعلومات الهادفة للبحث

٢. أدوات الجانب الميداني اعتمد الباحثون في إعداد الجانب الميداني للبحث على التقارير المالية الصادرة عن المصرفين محل الدراسة لقياس كفاءة المصرفية

سادسا/ حدود البحث

* الحدود المكانية: اختير مصرفي الخليج الأول وأبو ظبي الوطني كعينة للبحث لأسباب عدة: فهما مصرفين رائدين في دولة الامارات، وتوسع نشاط المصرفين وتعاملاتهما المالية من تاريخ تأسيسهما للآن، فضلاً عن رغبة العاملين في المصرفين بتطوير أدائهم والذي تجلى عن طريق تعاونهم مع الباحثين.

* الحدود الزمانية: تم إجراء البحث في شهر تشرين الاول لسنة ٢٠٢٠.

المبحث الثاني/ الجانب النظري

أولا/ ماهية الاندماج المصرفي

يعد الاندماج المصرفي من اهم التحولات التي شهدها القطاع المالي والمصرفي عالميا باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة وذلك من خلال اندماج موجودات مصارف كبيرة بمصارف أخرى مما يودي الى بروز التنظيمات المصرفية العملاقة (قرمية،سهام،٢٠١٩: ٢٥)، ومع الدخول في عصر العولمة لم يكن القطاع المصرفي ببعيد عن افرازاتها وتوابعها وبدأ الاندماج المصرفي أولى تلك الافرازات واخذ حيزا متزايدا يوما بعد الاخر تارة لتشكيل قوة وتعظيم العوائد وضمان استدامة المكاسب، وأخرى لتلافي الخسائر ومواجهة الازمات، ولا يقتصر الامر في عملية الاندماج على المصارف الصغيرة فقط بل يتعداه الى المصارف المتوسطة والكبيرة وذات الأنشطة المختلفة، كما ان الاندماج لا يعرف حدودا جغرافية معينة(محمد،٢٠١٩: ٩)، وبالتالي فقد اضحى الاندماج المصرفي ضرورة ملحة تلجا اليها المصارف الكبيرة منها والصغيرة في الدول المتقدمة منها قبل النامية أيا كان الغرض الذي تسعى الى تحقيقه ومنها الارتقاء بالخدمة المصرفية

المقدمة وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحصة السوقي ضمن سوق العمل(علي واخرون،٢٠٢٠: ٢٤٤) فقد شكل الاندماج المصرفي واحدة من ابرز التطورات والتحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية لمواكبة التطورات التكنولوجية والمنافسة القوية فقد تعدد التعريف التي تشير الى مفهوم الاندماج المصرفي نستعرض بعضا منها فقد عرف على انه العملية التي تؤدي الى الاستحواذ على مصرف او اكثر بواسطة مؤسسة مصرفية فيتخلى المصرف المندمج عن ترخيصه ويتخذ اسما جديدا عادة يكون المؤسسة الدامجة او الحائزة وتضاف موجودات ومطلوبات المصرف المندمج مع موجودات ومطلوبات المصرف الدامج(بولصنام،٢٠١٦: ٣٥٨)، وقد عرف أيضا بانه اتفاق بين مصرفين او اكثر على ضم كافة مواردهما واتحادهما في وحدة واحدة بحيث يصبح الناتج كيانا واحدا له شخصية اعتبارية مستقلة عن المصارف التي اندمجت وفقدت شخصيتها الاعتبارية المستقلة(شريف، بابكر،٢٠١٨: ٩٠) وعرفه اخرون بانه قيام مصرفين او اكثر بالاندماج والاتحاد لتشكيل كيان مصرفي كبير الحجم والسعة وعند عملية الاندماج يكتسب المصرف المندمج كفاءة افضل عن طريق العائد والارباح او من خلال استحواذه على حصة اكبر من السوق المصرفية المحلية والعالمية(العبيدي، الحديثي،٢٠١٨: ٤٣)،

ثانيا/ الكفاءة المصرفية

تحظى الكفاءة المصرفية باهتمام بالغ بالنسبة للاقتصادين وأصحاب القرار باعتبارها وسيلة لتقييم أداء المؤسسات المالية عموما والمصرفية بشكلُ خاص كونها أداة لاختبار مدى كفاءة وقدرة المؤسسات المالية على توظيف مواردها بالشكل الصحيح بما يضمن تحقيق افضل أداء، اذ تكمن كفاءة المصارف بشكل عام في قدرتها على جذب الموارد المالية من مصادرها المختلفة وباقل كلف وتوجيهها الى تنمية القطاعات المختلفة وبالتالي فان الكفاءة المصرفية لا تختلف من حيث المفهوم عن المؤسسات المالية الأخرى خاصة من حيث مبدأ تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية (رحماني،٢٠١٩: ٧٥)، اذ ان المصارف بشكل عام افضل من غيرها ويعد السبب في ذلك الى نوعية تنظيمها مما يمكنها من تحسين إدارة التدفقات والتعاملات المالية وهذه المصارف تعد كفؤة تقنيا لسيطرتها على الجوانب التقنية للوساطة المالية مما يمكنها من تقديم الحد الأقصى من الخدمات المصرفية اعتمادا على مستوى معين من الموارد المتاحة(عبد مولاه،٢٠١١: ٣)، اذ يشار الى الكفاءة بانها قدرة المؤسسة المالية وكفاءتها على استغلال مواردها المتوفرة بأفضل صورة وتحقيقها للحجم الأمثل وتقديمها لتشكيلة واسعة من الخدمات (سعيد، حسين،٢٠١٦: ٦)، وعرفت أيضا بانها تحقيق اكبر انجاز ممكن من الأهداف المحددة مع اجراء التحسين او التطوير لها حسب الحاجة والرؤية المستقبلية باقل قدر ممكن من الموارد المتاحة والحد من هدر الطاقة على ان لا يؤثر ذلك على جودة المنتج (الوابل،٢٠١٩: ٢٤٢) وفي اطار ما سبق نستعرض بعض المفاهيم الخاصة بالكفاءة المصرفية اذ عرفت بانها الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المختلفة لتحقيق اقصى المخرجات من هذه الموارد او تحقيق مخرجات بأدنى كلف ممكنه(عطار،٢٠١٣: ٩) وعرفت أيضا بانها تمثل قدرة المصرف على توجيه موارده الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق اكبر قدر ممكن من العوائد المالية باقل كلف ممكنه أي التحكم الناجح في طاقته المادية والبشرية من جهة وتحقيقه للحجم الأمثل وعرضه تشكيلة واسعة من الخدمات المصرفية(حسن،٢٠١٩: ١٢١)، وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف الكفاءة المصرفية بانها مدى قدرة وكفاءة المصارف في توظيف مدخلاتها المالية بما يضمن تحقيق افضل المخرجات التي تلبي حاجة زبائنها بما يضمن تحقيق افضل العوائد المالية.

ثالثا/ أهمية الكفاءة المصرفية

تتمثل أهمية الكفاءة المصرفية بعدة نقاط أبرزها الاتي:(عبد الله،٢٠١٩: ٢٢٣)

١. يمكن الالتزام بمعدل كفاية مناسب لتجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى المصرف، وكذا توفر معدل مناسب من راس المال.

٢. ان الالتزام بمعايير الاقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية، يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر في جودة الموجودات ومنه في الربحية.
٣. يتطلب ارتفاع معدلات الكفاءة الى وجنود ادارة كفؤة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل مما يعمل على رفع صافي الدخل للمصرف.
٤. ان جمع العناصر السابقة يؤدي إلى الناتج الاساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد، وجوهر هذا الامر هو توجيه مصادر الاموال إلى استخداماتها المثلى.
٥. البحث عن فرص جديدة لاستثمار الأموال المتاحة لدى المصرف يحقق له أرباحا أكبر بتكلفة أقل بإتباع استراتيجية التنويع بالاستثمار.
٦. السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال.

رابعا/ نموذج CAMELS

تعد الولايات المتحدة الامريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر CAMELS وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ ١٩٢٩م، ولقد اثارت نتائج التحليل الذي اجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف وقد توصل المحللون الاقتصاديون الى النتائج التي اظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف اوجعه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت افضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الاحصائي التقليدي الذي كان متبعا في تحديد نتائج المصارف(بورقبة،٢٠١١: ٢)، كما اثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذا النموذج على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر الية السوق والاسعار ولذلك رأى الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل نموذج CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها لعامة الجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو احدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية(تميسة،٢٠١٤: ٩) وقد عرف هذا النموذج بانه مجموعة من المؤشرات يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه اذ يعتبر احدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني (زغود،٢٠١٥: ٥٨) وعرف أيضا بانه عبارة عن نموذج مالي يستخدم لتقييم الأداء في المصارف مكون من ست عناصر حيث يهتم كل عنصر من عناصر النموذج بقياس الأداء المالي للمصارف بشكل منفرد(يامين، الظهراوي،٢٠١٥:٤).

خامسا/ عناصر نموذج CAMELS

١. معيار كفاية راس المال (Capital adequacy): يعد من اهم المؤشرات لمدى التعافي المالي للقطاع المصرفي حيث يشير الى قدرة المصارف على الاحتفاظ براس مال بالطريقة التي تناسب مع طبيعة ودرجة او مستوى جميع أنواع المخاطر الطارئة وكذلك قدرة المصارف على تحديد تلك المخاطر ومراقبتها او وضعها تحت المشاهدة والعمل على التحكم بها (مكطوف، حازم،٢٠٢٠: ١٨٣).

٢.معيار جودة الموجودات (Asset quality): يعتمد هذا المعيار على نوعية الموجودات التي تظهر في ميزانية المصارف وحجم المخاطر المرتبطة بها ومدى قدرة المصارف على قياسها ومراقبتها والتعامل معها وهو مؤشر نوعي غير انه توجد مجموعة من النسب المالية الرئيسية التي استخدمت ضمن هذا المعيار (شناتي، الياس،٢٠٢٠: ١٩٠).

٣. معيار كفاءة الإدارة (Management Efficiency): تلعب الكفاءة الإدارية دورا هاما في تحديد أداء المصارف وهو شرط مسبق لنمو ونجتح أي مؤسسة مصرفية ويمكن ان تؤدي ممارسة الإدارة الجيدة الى ربح ثابت، وتعد كفاءة الإدارة

المتغير الأساسي في نموذج CAMELS، وتشير كفاءة الإدارة الى الالتزام بالمعايير المحددة والقدرة على مواجهة البيئة المتغيرة والقيادة والقدرة الإدارية للمصرف (شنة،٢٠١٨: ٥٣٩).

٤. معيار الربحية (Quality of profitability): تنظر إدارة المصرف الى الأرباح بوصفها أحد العناصر الهامة لضمان استمرارية، فهي تتأثر بصورة مباشرة بمستوى جودة الموجودات التي تقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الموجودات كنقطة البداية لتقييم الأرباح فضلا عن مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر وتدعيم راس المال، وهي بنفس الوقت تعد مقياس لقدرة المصرف على تحقيق الأرباح والاستمرار في تحقيقها بشكل متوازن (اسعد،٢٠١٨: ٢٩٧).

٥. معيار السيولة (Liquidity): في الكثير من الحالات يحدث الاعسار المالي للمؤسسات المالية بسبب سوء الإدارة للسيولة من هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، كما يجب لمؤشرات السيولة ان تأخذ عدم تطابق في مجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات في مجمل القطاع المالي او على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير (بن عمر، نصير،٢٠١٧: ٣٥).

٦. معيار الحساسية (Sensitivity): تعكس هذا النسبة ميول المصرف اتجاه المخاطر اذ ما تكون سياسة المصرف اتجاه تعظيم الارباح والتي تكون مقترنه بمخاطر كبيرة او تحقيق أرباح قليلة بمخاطر منخفضة، وكما توفر هذه النسبة المعلومات عن الفرص الاستثمارية البديلة التي يمكن الوصول اليها مع الإبقاء على متطلبات السوق فالقيمة الأعلى لهذه النسبة خطورتها كبيرة فهي تعني ان محفظة المصرف معرضة لمخاطر السوق وبالعكس (الموسوي واخرون،٢٠١٧: ٥٨)

المبحث الثالث/ الجانب العملي

أولا/ تحليل مؤشرات معيار CAMELS لمصرفي أبو ظبي والمصرف الأول قبل الاندماج

الجدول رقم مؤشرات نموذج CAMELS لمصرفي أبو ظبي والمصرف الأول قبل الاندماج

السنة	مصرف أبو ظبي الوطني											
	المؤشر الأول	**التصنيف**	**المؤشر الثاني**	**التصنيف**	**المؤشر الثالث**	**التصنيف**	**المؤشر الرابع**	**التصنيف**	**المؤشر الخامس**	**التصنيف**	**المؤشر السادس**	التصنيف
٢٠١٤	**16.39%**	٢	**4.10%**	٣	**57.28%**	٢	**42.72%**	٢	**22.80%**	١	**446.07%**	٢
٢٠١٥	**15.19%**	١	**1.93%**	٢	**52.64%**	١	**47.36%**	٣	**25.90%**	٢	**484.14%**	٣
٢٠١٦	**18.30%**	٣	**1.75%**	١	**57.66%**	٣	**42.34%**	١	**32.56%**	٣	**363.73%**	١
	مصرف الخليج الأول											
٢٠١٤	**17.50%**	٢	**7.87%**	١	**48.23%**	٢	**51.77%**	١	**15.25%**	٢	**463.60%**	٣
٢٠١٥	**17.50%**	٢	**9.97%**	٢	**46.70%**	١	**53.30%**	٣	**14.79%**	١	**445.61%**	٢
٢٠١٦	18.30%	٣	11.94%	٣	48.31%	٣	51.69%	٢	16.60%	٣	395.67%	١

هناك الكثير من النسب التي تستخدم للتقييم وفق هذا النموذج لكن تم اختيار هذه المؤشرات الست كونها تتلاءم مع ما يتوفر من بيانات ونحاول ان نستعرضها تباعا وكما يأتي:

١. فيما يخص المؤشر الأول والخاص بكفاية راس المال اذ يمثل هذا المؤشر أحد اهم المؤشرات التي تقييم مدى التزام المصارف بمبادئ اتفاقية بازل والتي تنص على ان يتم احتجاز جزء من راس المال لمواجهة مختلف المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف وبالتالي فهي تمثل حاجز الصد الذي يمتص المخاطر المصرفية وهذا ما جعل جميع اتفاقيات بازل تولي اهتماما كبيرا لهذه النسبة، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان كلا المصرفين محل الدراسة قد حقق مؤشرات مقبولة والتي كانت اعلى من المعدلات التي حددتها اتفاقية بازل والبالغة ١٢% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر،

فقد حقق مصرف أبو ظبي الوطني اعلى نسبة في سنة ٢٠١٨ وهذا ما جعله يحص على تقييم ٣ وهو الأعلى قياسا بالسنتين السابقة وهذا مؤشر جيد لصالح المصرف كونه ملتزم بتطبيق بالإجراءات الاحترازية الخاصة بحماية أموال المودعين من المخاطر، اما مصرف الخليج هو الاخر أيضا حقق نسب اعلى من الحدود الدنيا لاتفاقية بازل فقد حقق في السنتين الأولى والثانية نفس النسبة دون تغيير في حين كانت السنة الثالثة هي الأعلى والتي اخذت تقييم ٣ أيضا، بصورة عامة فان المصرفين وفق هذا المؤشر قد كانا ملتزمين بتحديد النسبة المطلوبة لكفاية راس المال سواء وفق اتفاقية بازل ام وفق تعليمات البنك المركزي الإماراتي.

٢. اما المؤشر الثاني ضمن نموذج CAMELS والذي يشير الى مساهمة الاستثمارات في مجموع الموجودات وهذا أيضا مؤشر مهم في تقييم المصارف كونه يبين مدى قدرة المصارف على توظيف موجوداتها في استمارات مختلفة سواء كانت مالية او غيرها اذ كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المصرف على توظيف موارده المالية وبالتالي تحقيق تنمية ربحية وهذا الارم ينعكس بالصورة الإيجابية على سمعة ومكانة المصرف في سوق العمل، اما انخفاض هذه النسبة يكون العكس بالعكس وبالتالي نجد ان إدارات المصارف تسعى الى زيادة حجم الاستثمارات لديها من خلال تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية المهمة التي تخدم المصرف بالدرجة الأولى واقتصاد البلد في الدرجة الثانية، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان مصرف أبو ظبي الوطني حقق نسب متدنية وفق هذا المؤشر اذ اعلى نسبة حصل عليها المصرف كانت في السنة الأولى والبالغة (٤,١%) في حين انها انخفضت في السنتين الأخرى وسبب هذا الانخفاض هو تراجع حجم الاستثمارات مقابل ارتفاع كبير في حجم الموجودات اذ تضاعفت الموجودات في سنة ٢٠١٥ الى ٦٤٧ مليون درهم بعد ما كانت ٣٧٦ مليون درهم اماراتي وبالتالي فان هذا يؤشر جانب سلبي على إدارة المصرف اذ ان ارتفاع الموجودات بهذا الشكل لابد من يقابله نمو في حجم الاستثمارات وليس انخفاض، واما المصرف الاخر وهو الخليج الأول الذي كان افضل من المصرف الأول كون ان نسبه كان اعلى اذ اعلى ما حصل علية المصرف وفق هذا المؤشر كان في السنة الثالثة والذي بلغ تقريبا ١٢% وهي نسبة جيدة مقارنةُ بالمصرف الأول فعند العودة الى التقارير المالية نلاحظ ان حجم الاستثمارات لدى مصرف الخليج كان اكبر من حجم استثمارات مصرف أبو ظبي وكانت متنامية على مدى السنوات الثلاث ولكن حجم موجوداته كانت اقل من حجم موجودات مصرف ابوظبي مما أدى الى ان تكون نسب مصرف الخليج افضل من مصرف أبو ظبي ولكن نسبة مشاركة الاستثمار في الموجودات لمصرف الخليج افضل.

٣. اما المؤشر الثالث والمتعلق بأجمالي المصاريف واجمالي الأرباح المتحققة خلال السنة المالية بالتأكيد هذا المؤشر مهم جدا جدا لكونه يبين مدى كفاءة المصرف في السيطرة على مصاريفه ونفقاته السنوي مقابل الإيرادات المتحققة فالمتعارف علية ان تحقيق الأرباح يعد مؤشر لنجاح أي إدارة وبما ان المصارف هي مؤسسات مالية هادفه الى تحقيق الأرباح فان تعظيم ارباحها يعد مؤشر على كفاءتها لغرض تحقيق هذا لابد من توظيف الموارد المالية في موجودات مدره للعوائد أولا ثم تقليص النفقات والمصاريف المتولدة من هذا التوظيف، وبالتالي فان ارتفاع هذا المؤشر يشير الى تقصير إدارة المصرف وارتفاعه يكون العكس، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان حجم المصاريف بالنسبة لمصرف ابوظبي قد شكلت ما نسبته تقريبا (٥٧%) من حجم الإيرادات المتحققة وهذا مؤشر جيد ويعكس كفاءة إدارة المصرف المعني في تعظيم الإيرادات وتحجيم المصاريف والانفاق اذ اعلى ما حصل علية المصرف كان في سنة ٢٠١٦ والذي حصل على تقييم (٣) قياسا بالسنتين الأخرى، واما مصرف الخليج فقد كان الأفضل من حيث انخفاض مؤشراته وفق هذا المؤشر اذ اعلى ما حققه المصرف كان في الثالثة أيضا والذي بلغ تقريبا (٤٨%) والذي يعني ان حجم المصاريف يشكل اقل من نصف الإيرادات المتحققة وهذا يعني ان إدارة المصرف الثاني كانت هي الأفضل.

٤. والمؤشر الرابع ضمن النموذج يشير الى مقدار صافي الأرباح المتحققة من مجموع الإيرادات وهذا المؤشر أيضا لا يخلو من الأهمية وهو تقريبا مكمل للمؤشر السابق الثالث الذي بينا فيه انه يبين كفاءة إدارة المصرف في تعظيم الايراد وتقليل التكاليف، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان مصرف ابوظبي قد حقق نسب متقاربة بعض الشي واعلى ما وصل

الية كان في السنة الثانية حيث شكلت الأرباح الصافية ما نسبته تقريبا (٤٧%) من مجموع الإيرادات المتحققة خلال السنة المالية وهي نسبة بحسب تقدير الباحث جيدة لان حجم الانفاق كما بينا أعلاه لم يكن كبير بما يسمح ان يمتص الإيرادات المتحققة وبالتالي فان تعظيم الأرباح سينعكس بالإيجاب على مجموع المساهمين وبنفس الوقت يساهم في تعزيز سمعة المصرف في سوق العمل ويعظم قيمة أسهمه في التعاملات المالية، واما ما يخص مصرف الخليج نلاحظ انه حقق مؤشرات افضل من المصرف الأول كون ان صافي الأرباح قد شكل تقريبا اكثر من نصف الإيرادات بقليل اذ اعلى ما حصل علية المصرف كان في سنة ٢٠١٥ والذي بلغ (٥٣%) تقريبا وهي نسبة جيدة أيضا لكن عند مقارنة حجم الأرباح الصافية والايرادات للمصرفين نجد ان مصرف أبوظبي حقق ايراد وارباح بصورة اكبر من مصرف الخليج، وبصورة عامة فان المصرفين وفق هذا المؤشر كانا جيدين.

٥. المؤشر الخامس وهو احد المؤشر الخاصة بالسيولة المصرفية والذي يشير الى قياس حجم النقد السائل الموجود لدى المصرف والمصارف الأخرى ونسبته من حجم الإيداع الموجود لدى المصرف، هذا المؤشر يعد مقياس لمدى قدرة المصرف على توفير الاحتياجات المالية للمودعين كون ان المصرف معرض في أي وقت على عمليات سحب أموال المودعين فلابد من توفير سيولة كافية تسمح للمصرف الوفاء بهذا السحوبات عند الحاجة اليها اذ ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على زيادة قدرة المصرف في تلبية متطلبات السيولة المالية وانخفاضه يكون الامر معكوس ولكن هذا المؤشر لا يأخذ بنظر الاعتبار الفوائد التي يمكن ان تحقق في حال لو تم استثمار هذه الأموال ليس جميعها وانما جزء منها لان تكديس الأموال دون استثمار يعني عدم توليد أي أرباح منها وبالتالي لابد من تحقيق عملية توازن في توفير الأموال من جهة واستثمارها من جهة أخرى أي ان المصرف لا يحتجز جزء كبير من أموال لغرض مواجهة سحوبات المودعين فكما هناك مودعين يسحبون هناك اخرين يودعون وهذا الامر يعتمد على إدارة المصرف وقدرتها على معرفة ذلك، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان مصرف ابوظبي قد حقق نسب مقبولة من وجهة نظرنا اذ اعلى ما شكلت السيولة النقدية من الودائع كان في السنة الأخيرة حيث بلغت تقريبا ثلث الودائع وهذا امرا جيد وبالتالي فهذا الامر يعتمد على خبرة ودراسة الواقع من قبل الإدارة العليا، في حين نجد ان مصرف الخليج قد حقق نسب اقل بكثير من المصرف الأول فقد شكلت السيولة النقدية للمصرف ما يقرب من ربع الودائع تقريبا اذ حصلت السنة الثالثة أيضا على (١٦%) تقريبا وهذه النسبة قد تكون قليلة بحسب وجهة نظر الباحث ولكن عند مقارنة حجم الإيداع لدى المصرفين نجد ان مصرف ابوظبي كانت ودائعه ضعف ما مودع لدى مصرف الخليج وهذا الامر قد يكون هو الذي دفع مصرف الخليج على تخفيض حجم السيولة النقدية لقلة ودائعه.

٦. المؤشر السادس والذي يشير الى حجم ايراد الفوائد من حجم مصرف الفوائد وهذا أيضا مقارب الى ما ذكر أعلاه متعلق بما يتحقق من ايراد للقروض التي تمنح وما يتحمله المصرف من مصاريف لقاء الحصول على هذه الأموال فمن المعلوم ان على المصرف ان يبحث على مصادر تمويل لغرض سد حاجته من السيولة النقدية وهذه المصادر عادة هي القروض او الودائع الاستثمارية التي تحمل فوائد والتي يتوجب على المصرف دفعها الى مودعيها وهنا هذا المؤشر يبين كفاءة إدارة المصرف في محاولة تعظين ايراد فوائد القروض التي يمنحها مقابل تقليص فوائد القروض التي يقترضها فكلما زد هذا المؤشر دل على كفاءة الادارة المصرفية وكلما انخفض كان الامر معكوسا، فعند ملاحظة الجدول أعلاه يتضح لنا ان هناك تقارب في النسب المستخرجة ولكلا المصرفين اذ حصل كلا المصرفين على نسب كانت اكبر من ١٠٠% وهذا مؤشر جيد لكون ان ايراد الفائدة كان اكبر من مصروفاتها اذ اعلى ما حصل علية مصرف ابوظبي كان في السنة الثانية والذي بلغ تقريبا (٤,٨) أي ان الايراد المتحقق من الفائدة يكبر او يزيد المصروف بأكثر من أربعة اضعاف تقريبا وهي نسبة جيدة كذلك مصرف الخليج أيضا اعلى ما حققه كان في السنة الأولى والذي بلغ تقريبا (٤,٦) وهو اقل بقليل من المصرف الأول لكن الملاحظ ان كلا المصرفين قد انخفض مؤشرهما ف السنة الثالثة وسبب ذلك هو ان هناك زيادة في المصروف والتي كانت اكثر بقليل من زيادة الايراد مما أدى الى ان تكون السنة الثالثة منخفضة ولكن الايراد على مدى

السنوات الثلاث كان متنامي وهذا بحد ذاته مؤشر جيد لنجاح الإدارة في استمرار نمو الايراد، وبصورة عامة فان كلا المصرفين كانا جيدين وفق المؤشر السادس.

ثانيا/ تحليل مؤشرات معيار CAMELS لمصرف أبو ظبي الأول بعد الاندماج

الجدول رقم مؤشرات نموذج CAMELS لمصرف أبو ظبي الأول بعد الاندماج

السنة	مصرف أبو ظبي الأول											
	المؤشر الأول	**التصنيف**	**المؤشر الثاني**	**التصنيف**	**المؤشر الثالث**	**التصنيف**	**المؤشر الرابع**	**التصنيف**	**المؤشر الخامس**	**التصنيف**	**المؤشر السادس**	التصنيف
٢٠١٧	**17.80%**	١	**2.89%**	٣	**58.95%**	١	**41.05%**	٣	**34.89%**	٢	**328.29%**	٣
٢٠١٨	**15.70%**	٣	**1.97%**	١	**59.43%**	٢	**40.57%**	٢	**39.32%**	٣	**247.89%**	٢
٢٠١٩	16.90%	٢	2.45%	٢	62.30%	٣	37.70%	١	32.69%	١	210.18%	١

نستعرض المؤشرات الست لنموذج CAMELS بعد عملية الاندماج بين المصرفين ونحاول معرفة المتغيرات التي حصلت وكالاتي:

١. المؤشر الأول نلاحظ من الجدول اعلاه ان النسب كانت متقاربة مع نسب المصرفين قبل عملية الاندماج وقد التزم مصرف أبو ظبي الأول بالنسب المحددة من قبل المركزي الاماراتي وكما مبين أعلاه.

٢. المؤشر الثاني يبين ان النسب وفق هذا المؤشر قد انخفضت بالنسبة لمصرف أبو ظبي الأول عند مقارنتها مع نسب المصرفين، فعند الرجوع الى البيانات المالية اتضح ان هناك زيادة كبيرة في حجم الموجودات بحيث وصل حجم الموجودات في سنة ٢٠١٩ الى ٨٢٢ مليون درهم اماراتي وهو ما يمثل تقريبا مجموع موجودات المصرفين السابقين في نفس السنة ولكن حجم الاستثمارات المصرفية لم يكن بالمستوى المطلوب والمقبول اذ وصل حجم الاستثمارات في السنة الثالثة الى ٢٠ مليون درهم تقريبا بالنسبة لمصرف أبو ظبي الأول في حين ان مصرف الخليج لوحده في سنة ٢٠١٦ قد حقق استثمارات مصرفية بمقدار ٢٦ مليون درهم وهذا يعني انخفاض في حجم الاستثمارات المالية وبالتالي وفق هذا المؤشر فان مصرف أبو ظبي الأول لم يحقق مستوى مقبول كون ان الغاية من الاندماج هو توسيع العمل المصرفي والاستفادة من الفرص السوقية لكلا المصرفين في ان واحد وهذا يعني ان تكون هناك فرص نمو وليس تراجع في الأداء، ومن هنا لابد لمصرف أبو ظبي الأول ان يعمل على استغلال موارده المالية في مجالات استثمارية مختلفة تحق نمو في حجم الاستثمار وتساهم في زيادة حجم ايراداته المالية، وبالتالي فان مصرف أبو ظبي الأول لم يكن وفق هذا المؤشر ذي كفاءة قياسا بالمصرفين السابقين.

٣. المؤشر الثالث نلاحظ أيضا هناك زيادة قليلة في نسب المؤشر لمصرف أبو ظبي الأول قياسا بنسب المصرفين وبحسب تقدير الباحث يفترض ان هناك انخفاض في نسب هذا المؤشر كون ان المصرفين قد أصبحا مصرف واحد وهذا الامر ساهم في تخفيض عدة نفقات ومنها المرتبات العالية للمدراء فبدل وجود مدرين في مصرفين أصبح الان وجود مصرف واحد فمن الملاحظ ان حجم المصارف في السنة الأخيرة وصل الى ٦٠% تقريبا وهذا يعني ان حجم المصاريف والانفاق هو اكثر من نصف الإيرادات المتحققة وهذا الامر بطبيعة الحال ينعكس على صافي الأرباح المتحققة، بالتالي على مصرف أبو ظبي الأول العمل قدر المستطاع على تخفيض النفقات وتقليصها حتى يتمكن من تعظيم الايراد المالي، اذن وفق هذا المؤشر لم يكن مصرف أبو ظبي الأول ذي كفاءة خلافا للمصرفين السابقين.

٤. المؤشر الرابع فمن خلال الجدول أعلاه هناك انخفاض في نسب هذا المؤشر بالنسبة لمصرف أبو ظبي الأول خلال السنوات الثلاث قياسا بالمصرفين السابقة وهذا المؤشر مرتبط بالمؤشر السابق كما بينا لان سبب الانخفاض هذا هو زيادة في حجم المصاريف مقابل زيادة اقل في حجم الايراد مما أدى الى ان تكون مساهمة صافي الأرباح المتحققة منخفضة في

الإيرادات، وبالتالي فان إدارة المصرف وفق هذا المؤشر لم تكون كفاءة وعليها تعظيم صافي أرباحها لأنه ينعكس على تعظيم قيمتها السوقية.

٥. المؤشر الخامس يتضح من خلال الجدول أعلاه ان مصرف أبو ظبي الأول كان افضل وفق هذا المؤشر من حيث حجم السيولة المتوفرة قياسا بالودائع وهذا الامر طبيعي جدا كون ان اندماج المصرفي سيوفر سيولة مالية كبيرة لان سيجمع النقد السائل للمصرفين ويكون في وعاء واحد وهذا الامر بحد ذاته جيد كما بينا كون يجنب المصرف التعرض لحالات السحب ولا ينبغي الزيادة فيه، لكن الملاحظ عند الرجوع للبيانات المالية في سنة ٢٠١٦ لو تم جمع الإيداع لدى المصرفين لكان اكبر من حجم الإيداع الموجود في سنة ٢٠١٧ وبالتالي بحسب رأي الباحث يفترض ان تكون هناك زيادة في حجم الإيداع ولكن هذا الامر يتبع رغبات المودعين، اذ اعلى ما حصل علية المصرف كان في سنة ٢٠١٨ بسبب ارتفاع حجم النقد قياسا بالودائع، وبالتالي فان مصرف أبو ظبي الأول وفق هذا المؤشر كان كفؤة لأن هذا المؤشر بارتفاعه يدل على الكفاءة والعكس بالعكس.

٦. المؤشر السادس من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان مصرف أبو ظبي الأول لم يكن كفؤة لان نسب هذا المؤشر قد انخفضت وهذا يعني كما بينا زيادة في المصاريف والانفاق اذ لم يحصل هناك نمو في نسب هذا المؤشر اذ اعلى نسبة كانت في سنة ٢٠١٧، وبالتالي فان المصرفين وفق هذا المؤشر كانا أفضل من مصرف أبو ظبي الأول.

ثالثا/ اختبار فرضية البحث

من خلال ما تقدم ووفقا للنتائج المستخرجة وفق نموذج تقييم الكفاءة المصرفية (CAMELS) نلاحظ ان المصرفين قبل عملية الاندماج قد حققا مؤشرات افضل من مصرف أبو ظبي الأول وفق نموذج (CAMELS) باستثناء المؤشر الخامس فقد كان تقييم المصرف المدمج هو الأفضل وبالتالي فان عملية الاندماج التي تمت لم تأتي ثمارها بشكل صحيح بما يمكن المصرف المندمج من تحقيق الهدف المنشود وهو تعزيز الكفاءة والوصول الى اعلى الإيرادات المالية فكما لاحظنا ان حجم الاستثمارات بعد عملية الاندماج كانت منخفضة وكذلك حجم صافي الأرباح المتولد لم يكن بالمستوى المطلوب مما سينعكس على القيمة السوقية لاسهم المصرف، وبحسب هذا التقييم فان الاندماج بين المصرفين لم يحقق كفاءة مصرفية الامر الذي يدفع الإدارة الى إعادة النظر في خططها الاستراتيجية اللازمة لتحقيق افضل مستوى من الكفاءة المصرفية، فهنا تم الحكم على كفاءة مصرف أبو ظبي الأول بانه غير كفؤ وفق لهذا النموذج فقد يكون وفق نموذج اخر كفؤ ولكن مدار بحثنا هو حول نموذج (CAMELS)، ووفقا لما تقدم يمكن لنا رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود فروقات في الكفاءة المصرفية قبل وبعد الاندماج المصرفي وفق نموذج CAMELS، فقد اتضح ان هناك فروقات حصلت بعد الاندماج .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولا/ الاستنتاجات

١. لم يحقق مصرف أبو ظبي الأول وفق نموذج قياس الكفاءة المصرفية (CAMELS) مؤشرات كفؤة وفقا للنتائج المستخرجة بعد عملية الدمج مقابل تحقيق مؤشرات أفضل للمصرفين قبل عملية الاندماج وهذا الامر سينعكس على سمعة المصرف المالية.

٢. وفقا للنتائج المستخرجة فقد حقق مصرف أبو ظبي الأول المندمج مؤشرات كفؤة وفق المعيار الخامس لنموذج (CAMELS) لارتفاع حجم السيولة المالية لدية الناتجة من عملية الاندماج.

٣. حققت مصرف أبو ظبي وفق لمعيار كفاية راس المال فقد كانت النسب مطابقة لتعليمات لجان بازل والبنك المركزي الاماراتي التي يجب ان لا تقل ١٢%.

٤. شهد حجم الاستثمارات لدى المصرف المندمج تراجعا ملحوظا بالمقارنة مع حجم الموجودات التي تكنت لدى مصرف أبو ظبي الأول فقد كان المصرفين قبل الاندماج ذي كفاءة أفضل وفق لحجم الاستثمارات.

٥. شهد جانب المصاريف والانفاق لدى المصرف المندمج ارتفاع قياسا بالمصرفين قبل الاندماج وهذا الامر انعكس بشكل واضح على صافي الأرباح المتحقق مما أدى الى تحقيق مؤشرات غير كفؤة بحسب المعايير الأخرى من نموذج (CAMELS)

٦. لم يشهد جانب صافي الأرباح المتحقق على مدى سنوات الدراسة أي ارتفاع ملحوظ للمصرف المندمج فقد كان المصرفين أفضل من حيث الأرباح المتحققة وبالتالي لم يحقق المصرف المندمج أي كفاءة من حيث نمو الأرباح.

ثانيا/ التوصيات

١. ضرورة اجراء عمليات تقييم الكفاءة المصرفية بصورة مستمرة لتحقيق الهدف الأساسي وهو كشف مكامن الخلل والضعف الموجودة في الأداء المصرفي ومعالجتها فالأفضل اعتماد أكثر من نموذج قياس حتى تكون الصورة المالية واضحة جدا.

٢. الاستفادة قد الإمكان من حجم السيولة المالية المتحققة من عمليات الاندماج فهي ناتج مجموع الموارد المالية للمؤسسات المندمجة فبقاء هذه الموارد دون استغلال فهناك الكثير من الفرص السوقية الت يحتاج الى تمويل مالي ناهيك عن المشاريع الاستثمارية الكثيرة جدا وهذا الامر سينعكس على الايراد المراد تنمية لان مقياس النجاح المصرفي هو تعظم الايراد المالي.

٣. ضرورة العمل على تنمية جانب الاستثمارات بأنواعها المختلفة كون ان هدف هذه المصارف هو تنموي استثماري فتعظيم الاستثمارات يساهم في تمويل المشاريع التي تخدم اقتصاد البلد بشكل واضح فتوفر الأموال يساهم في تنمية الاستثمارات وهذا الخاصية توفرها عملية الاندماج لذا من الضروري استغلالها وتعظيم الاستثمارات.

٤. العمل قد الإمكان على تعظيم صافي الأرباح المتحقق للمصرف المندمج من هلال ضغط حجم الانفاق الموجود والبحث عن فرص استثمارية لتمويلها وتعظيم الأرباح كون ذلك يعكس كفاءة الإدارة فزيادة صافي الأرباح ينمي ثروة المساهمين وبالتالي تنجح الإدارة في عملها.

٥. ضرورة المحافظة على نسب مقبولة من مؤشر كفاية راس المال كون ان ارتفاع هذا المؤشر اكير من الحد المقرر المحدد حسب تعليمات البنك المركزي يسهم في زيادة حجم السيولة المالية غير المستغلة فهذه النسبة مهمتها حماية أموال المودعين من التعرض الى المخاطر المصرفي فالالتزام بالنسب المقرر يعكس كفاءة الإدارة وعدم المخاطر بأموال المودعين.

المصادر

١. اسعد، بسام(٢٠١٨)،" تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد٤٠، عدد١.

٢. بتال، احمد(٢٠١٦)،"قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف في العراق باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات"، الطبعة الأولى، دار النشر Verlag، المانيا.

٣. بن عمر، محمد البشير، نصير، احمد(٢٠١٧)،"تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS"، مجلة إضافات اقتصادية، مجلد١، عدد٢.

٤. بورقبة، شوقي (٢٠١١)،" طريقة في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد١.

٥. بولصنام، محمد (الاندماج المصرفي كآلية لتقليل المخاطر المصرفية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، عدد٩.

٦. تميسة، سهام(٢٠١٤)،" تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS "، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

٧. حسن، سيدة احمد احمد(٢٠١٩)،" قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد٢، عدد٥.

٨. رحماني، احمد،" قياس كفاءة الاندماج البنكي باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر،٢٠١٩.

٩. زغود، ايمان، صرارمة، عبد الوحيد(٢٠١٥)،" الإنذار المبكر باستخدام نموذج CAMELS لتقييم البنوك التجارية"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

١٠. شريف، عماد سليمان، بابكر، مهتدى عبد الله (٢٠١٨)،" الاندماج المصرفي واثرة على الأداء المالي للمصارف في السودان"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، مجلد٢، عدد١٠.

١١. شناتي، سامي، الياس، اورزيق(٢٠٢٠)،"مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية قراءة في نموذج CAMELS"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد٦، العدد١.

١٢. شنة، فاطمة(٢٠١٨)،" العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS"، مجلة الباحث، مجلد١٨، عدد١.

١٣. عبد الله، غيث اركان،" تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام نموذج Modified DuPont"، مجلة الدنانير، العدد ٢٦، ٢٠١٩.

١٤. عبد مولاه، وليد،" كفاءة البنوك العربية"، سلسلة دراسات جسر التنمية، السنة العاشرة، الكويت، ٢٠١١.

١٥. العبيدي، سعيد علي محمد، الحديثي، شعيب عبد المطلب إبراهيم (٢٠١٨)،" قياس اندماج المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية العراق حالة دراسية"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد١٠، عدد٢١.

١٦. عطار، رانيا،" قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ٢٠١٣.

١٧. علي، منار حيدر، محسن، عقيل علوان، حمزة، عبد المهدي رحيم (٢٠٢٠)،" التوجهات الجديدة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية ودورها في تعزيز ابعاد التوجه الريادي المصرفي"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مجلد١٦، عدد٦٤.

١٨. قرمية، دوفي، عيساوي، سهام (٢٠١٩)،"اثر الاندماج المصرفي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، مجلد٤، عدد٢.

١٩. محمد، حازم حسنين (٢٠١٩)،" اقتصاديات الاندماج المصرفي ودوره في السياسات المصرفية في مصر"، مركز ليفالت للبحوث والدراسات، لندن.

٢٠. مكطوف، هنادي صكر، حازم، سرى ضيغم(٢٠٢٠)،" تقييم الاداء المصرفي على وفق نموذج CAMELS"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد٢٦، عدد١١٧.

٢١. الموسوي، امير علي خليل، الدهان، جنان مهدي رشيد، الجبوري، هدير خيون عاشور(٢٠١٧)،" استخدام انموذج CAMELS كأداة لقياس السلامة المصرفية"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مجلد١٤، عدد٥٨.

٢٢. الوابل، سعد بن علي،" قياس كفاءة البنوك في القطاع المصرفي السعودي باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA "، المجلة العالمية للاقتصاد والإدارة، مجلد٦، عدد٢، ٢٠١٩.

٢٣. يامين، إسماعيل يونس، الظهراوي، محمد سامي(٢٠١٨)،" اثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مجلد١٦، عدد٣